الأمم المتحدة

HSP/OEWG-H.2026/2/Add.1

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

برنامج الموئل

Distr.: General
15 September 2026

Arabic
Original: English

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع
الدورة الثالثة
نيروبي، 26 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2026
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في نتائج اجتماعات فريق الخبراء واجتماعات ما بين الدورات، بما في ذلك مشاريع التوصيات، والمناسبات العالمية

نتائج اجتماعات فريق الخبراء واجتماعات ما بين الدورات والأنشطة

إضافة

موجز التوصيات المقترحة**

تقرير المديرة التنفيذية

أولاً- مقدمة

1- يرد في هذه الإضافة موجز لمشروع التوصيات والنتائج الموضوعية الأخرى التي عُرضت على فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع في دورته الثالثة. وتصدر هذه الوثيقة في شكل إضافة لتقرير المديرة التنفيذية عن نتائج اجتماعات فريق الخبراء والاجتماعات فيما بين الدورات والأنشطة (HSP/OEWG-H.2026/2).

2- وقد أُعِد المحتوى الذي يرد أدناه موجز له استناداً إلى مشاورات الخبراء والمساهمات التقنية التي قُدمت من خلال عمل الفريق العامل، ونظرت فيها الدول الأعضاء في الاجتماعات التي عُقدت بين الدورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير والدورات السابقة.

3- وترد معلومات إضافية ومواد داعمة في أوراق المعلومات الأساسية ذات الصلة: HSP/OEWG-H.2026/2/INF/1 بشأن تعريف التشرد، وHSP/OEWG-H.2026/2/INF/2 بشأن الاستدامة والمرونة في مجال الإسكان، وHSP/OEWG-H.2026/2/INF/3 بشأن سياسات الإسكان المتكاملة.

* HSP/OEWG-H.2026/1.

** يصدر النص الأصلي باللغة الإنكليزية لهذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

ثانياً- تعريف التشرد

ألف- مقدمة

أهمية معالجة التشرد

4- تعد مشكلة التشرد تحديًا عالميًا يتطلب مزيدًا من الاهتمام واتخاذ إجراءات منسقة. ورغم أنه لا يمكن حتى الآن تقدير حجم التشرد على الصعيد العالمي بشكل موثوق، فإن الأدلة المتاحة تشير إلى ارتباطه بعدم القدرة على تحمل تكاليف السكن، والفقر وعدم المساواة، والنزوح القسري والإخلاء القسري، والنزاعات، والمخاطر والكوارث المرتبطة بالمناخ، والتمييز، والعنف، والثغرات في الحماية الاجتماعية. وبالتالي، فإن التشرد والمستوطنات العشوائية هما مظهران متميزان ولكنهما متكاملان للحرمان الشديد من السكن والفشل المنهجي لنظم الإسكان. علاوةً على ذلك، فإن آثار التشرد تتجاوز فقدان المسكن بحد ذاته لتؤثر على إمكانية الحصول على الخدمات وسبل العيش والتعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن سلامة الناس وكرامتهم ومشاركتهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

قيود النهج والأهداف الحالية

5- يُعرَّف التشرد ويقاس ويُعالج بطرق مختلفة باختلاف البلدان والمدن. إن عدم وجود تعريف مرجعي متفق عليه دوليًا يحد من الوضوح، والأدلة، وقابلية المقارنة، والاهتمام، وتخصيص الموارد؛ ولا يعكس بشكل كافٍ الأوضاع الأقل بروزًا وديناميكية؛ ويحد من فهم المسارات المؤدية إلى حالة التشرد والخروج منها. ومن شأن وجود إطار عمل مشترك أن يتيح وضع أسس للمقارنة مع الحفاظ على المرونة الوطنية، وأن يدعم السياسات القائمة على الأدلة والموجهة نحو الوقاية.

أنماط التشرد

6- بناءً على التعريف المقترح لظاهرة التشرد، حُددت أربعة أنماط لدعم تكييف التعريفات الوطنية والمحلية وتطبيقها عمليًا.

أنماط أساسية دنيا

(أ) **العيش دون مأوى:** الأشخاص الذين ينامون في أماكن مفتوحة أو مسقوفة غير مخصصة للسكن، أو في وسائل النقل.

(ب) **الإقامة في مساكن مؤقتة أو مخصصة لحالات الأزمات:** الأشخاص المقيمون في مساكن الطوارئ، أو نزل المشردين، أو المساكن المؤقتة، أو الملاجئ، حيث يجري توفير السكن لأغراض الحماية ولا يُقصد منه أن يكون مستقرًا أو دائمًا.

أنماط موسعة محددة السياق

(ج) **الأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير ملائمة أو غير آمنة بشكل خطير في ظل عدم وجود بدائل معقولة:** ويشمل ذلك الإقامة المؤقتة مع آخرين، أو العيش تحت التهديد، أو استخدام أماكن الإقامة التجارية كمسكن، أو الإقامة في مساكن غير قانونية، أو العيش في مساكن غير آمنة أو غير مطابقة للمعايير. ويختلف الفاصل بين التشرد وأشكال الحرمان الأخرى من السكن والسكن غير المعياري باختلاف السياق ولا يمكن تحديده بناءً على الحالة المادية للمسكن وحدها. وبالتالي، قد يتداخل التشرد مع ظروف العيش في المستوطنات العشوائية، لكن لا ينبغي اعتبارهما متماثلين. وهناك عوامل مثل استقرار وأمن الوضع السكني، وتوافر بدائل معقولة، وفرص تأسيس مسكن وتحسينه تدريجيًا، والروابط الاجتماعية والمجتمعية، وقدرة الأفراد على اتخاذ

القرارات، والقدرة على البقاء أو المغادرة، فضلاً عن المسارات السكنية، يمكن أن تساعد في تحديد ما إذا كانت حالة معينة تشكل حالة تشرد.

(د) **الأشخاص المعرضون لخطر التشرد الوشيك:** بما في ذلك أولئك الذين يواجهون خطر فقدان مسكنهم في أي لحظة أو الذين يغادرون المؤسسات دون أن تتوفر لهم خيارات سكنية مضمونة.

التطبيق التدريجي

7- ينبغي على البلدان والمدن أن تبدأ في تحديد التعريفات والبيانات المرتبطة بالفئتين 1 و2، ثم تدرج الفئتين 3 و4 تدريجيًا. وينبغي الإبلاغ عن البيانات حسب النمط، مع تحديد نطاق التغطية والفترات المرجعية ومصادر البيانات بوضوح.

دراسة الرصد والتفصيل والأدلة

8- ينبغي أن تعزز عملية الرصد الانتظام والشمولية وقابلية التفسير؛ وأن تحدد حالات التشرد الخفية، والتصنيف والتقاطعية، والمدة، والتكرار، والمسارات؛ وتحسن التنسيق بين الجهات الفاعلة المعنية. ويتمثل الهدف من ذلك في تحسين توفر الأدلة المتعلقة بالتشرد، وتغطيتها، وقابليتها للمقارنة، وأهميتها من الناحية السياساتية.

باء- التعريف المقترح للتشرد

9- يشير التشرد إلى الحالات التي يفتقر فيها الأفراد والأسر إلى السكن اللائق، مما يؤدي إلى عدم قدرتهم على العيش بكرامة، وتأسيس مسكن، والحفاظ على العلاقات الاجتماعية، والتمتع بالحقوق ذات الصلة مثل التعليم والصحة.

10- ويشمل التشرد سلسلة متصلة من الظروف المعيشية، منها: (1) عدم وجود مسكن؛ (2) الإقامة في مأوى مؤقت أو مخصص للإقامة عند الأزمات؛ (3) العيش في مساكن غير آمنة أو غير ملائمة إلى حد كبير في ظل عدم وجود بدائل معقولة؛ (4) التعرض لخطر التشرد الوشيك. والأولان هما نمطان أساسيان ينبغي على جميع البلدان إدراجهما في تعريفاتها وعمليات جمع البيانات؛ أما النمطان الأخيران فهما تصنيفان موسعان يمكن إدراجهما تدريجيًا في التعريفات الوطنية والمحلية وفقًا للسياق والأولويات.

11- وقد تكون هذه الحالات قصيرة الأمد، أو متقطعة، أو متكررة، أو طويلة الأمد، وقد ينتقل الأشخاص بين حالات مختلفة مع مرور الوقت.

12- وغالبًا ما ينتج التشرد عن الفقر المدقع، فضلاً عن التفاوت في التعرض لعوامل الخطر، بما في ذلك التمييز والعنف والنزوح وأشكال الإقصاء الاجتماعي الأخرى. ويُعد التشرد انتهاكًا للحق في سكن لائق لأنه يعكس فشل أنظمة الإسكان والأنظمة المرتبطة بها، بما في ذلك إدارة الأراضي، والحماية الاجتماعية، وأسواق العمل، وأنظمة الرعاية.

13- ويجب الاعتراف بالأشخاص الذين يعانون من التشرد كأصحاب حقوق وكفاعلين نشطين يعتمدون على قدراتهم الشخصية وشبكاتهم الاجتماعية واستراتيجياتهم الجماعية لتأمين وحفظ إمكانية الحصول على السكن وسبل العيش والأمان، وغالبًا ما يكون ذلك في ظل ظروف من القيود وعدم اليقين.

ثالثاً- الاستدامة البيئية والمرونة في مجال الإسكان

ألف- مقدمة

14- يوجز هذا الفرع النتائج والتوصيات الرئيسية التي توصل إليها التحليل المتعلق بالإسكان المستدام بيئيًا والمرن، الذي أُعد لصالح فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع.

15- ويستكشف هذا التحليل العلاقة بين أنظمة الإسكان والبيئة الطبيعية، ويوفر قاعدة أدلة لتوصيات سياساتية تهدف إلى النهوض بالسكن اللائق للجميع، على نحو مستدام بيئيًا ومرن. ويرد في الوثيقة HSP/OEWG-H.2026/INF/2 تحليل مفصل وأدلة ودراسات حالات إفرادية ومراجع.

16- ويستند التحليل إلى مشاورات الخبراء والمساهمات التقنية المقدمة في إطار العمل الجاري الذي يضطلع به فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع.

17- وقد أصبحت مسائل الإسكان والاستدامة البيئية تحديات سياساتية مترابطة بشكل متزايد. ويعيش حالياً أكثر من ثلاثة مليارات شخص في ظروف سكنية غير لائقة، من بينهم أكثر من مليار شخص يعيشون في مستوطنات عشوائية، في حين أن النمو السكاني والتحضر السريع والنزوح والنزاعات وتغير المناخ لا تزال تزيد من الاحتياجات السكنية على الصعيد العالمي. وفي الوقت نفسه، ترتبط أنظمة الإسكان ارتباطًا وثيقًا بأزمة الكوكب الثلاثية المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي.

18- ويُبرز التحليل ضرورة معالجة مسألة الإسكان المستدام بيئيًا والمرن على مدار دورة حياة الإسكان بأكملها وعبر النطاق الكامل لسلسلة الإسكان، بما في ذلك ملاجئ الطوارئ، والمساكن المضافة والمساكن التي يبنيها السكان بأنفسهم، والإسكان الاجتماعي، والإسكان السوقي. ورغم استمرار وجود تحديات كبيرة، بما في ذلك الفجوات التمويلية، والقيود المتعلقة بالحوكمة، ومحدودية المعرفة والقدرات، والفجوة بين الاستدامة والقدرة على تحمل التكاليف، فإن الانتقال نحو أنظمة إسكان مستدامة ومرنة يمثل أيضًا فرصة هامة لتحسين الظروف المعيشية، ودفع عجلة العمل المناخي، وتعزيز القدرة على الصمود، وإعمال الحق في السكن اللائق للجميع.

19- وقد قُسمت التوصيات الواردة أدناه ضمن خمسة مجالات مواضيعية: (ألف) العوامل المساعدة على إقامة أنظمة إسكان مستدامة بيئيًا ومرنة؛ (باء) التخطيط المكاني والحضري؛ (جيم) بناء المساكن وتجهيزها التحسيني؛ (دال) التحسين التدريجي للسكن، والمستوطنات العشوائية، والحلول الجماعية؛ (هاء) المساكن المقاومة لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

باء- التوصيات المقترحة

العوامل المساعدة في تطبيق أنظمة إسكان مستدامة بيئيًا ومرنة

20- العمل معًا على دفع عجلة جدولَي أعمال الإسكان والمناخ. ودمج نهج قائم على حقوق الإنسان، بطريقة متسقة ومتآزرة، في سياسات الإسكان والبيئة لضمان إعمال الحق في سكن لائق والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وتعزيز حوكمة الإسكان من أجل تشجيع تنفيذ سياسات طويلة الأجل وشاملة لعدة قطاعات على امتداد سلسلة الإسكان بأكملها.

21- تعبئة مصادر التمويل المتنوعة وضمان تكاملها من أجل توسيع نطاق أنظمة الإسكان المستدامة والمرنة والمنصفة. وإعطاء الأولوية للقدرة على تحمل التكاليف والجدوى المالية على المدى الطويل، وضمان تمكين سكان المستوطنات العشوائية، والأسر ذات الدخل المنخفض، والفئات المهمشة، والمنظمات الأهلية من الوصول إلى التمويل العام والخاص والدولي.

22- تعزيز المعرفة والوعي المجتمعي بشأن المساكن المستدامة. وتحسين عملية توليد البيانات وتصنيفها وتحليلها، وتشجيع التغيير السلوكي من خلال تعزيز فهم فوائد الاستدامة البيئية والمرونة عن طريق التعليم والممارسة المهنية والأطر التقنية والخطاب العام.

23- بناء سلاسل قيمة محلية مرنة وشاملة للتكنولوجيات والمواد المستدامة بيئيًا. ودعم الحلول التي تتناسب مع أنواع المناخ والثقافات المحلية والواقع الاقتصادي المحلي، من خلال تنمية المهارات، والاستثمار في البنية

التحتية، والابتكار، وضمان الجودة، وبرامج الوسم والتصديق الخضراء التي تراعي السياق المحلي، ومعايير الأداء، والحوافز الضريبية والمالية، والمشتريات العامة الاستراتيجية.

التخطيط المكاني والحضري

24- توفير مساكن مستدامة بيئيًا ومرنة من خلال تخطيط حضري شامل وتشاركي يوائم بين الأهداف السكنية والبيئية، ويعزز التنمية المدمجة والمتعددة الاستخدامات والموجهة نحو الانتقال، ويُدمج نُهجًا تسترشد بتقييمات المخاطر وتستند إلى النظم الإيكولوجية، ويوسع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة.

25- الحد من الضغوط البيئية والسكنية الناجمة عن التوسع الحضري السريع وغير المنسق، من خلال التنمية الحضرية المركزة والتخطيط العمراني المتكامل والمستدام. ويشمل ذلك تعزيز النمو المتعدد المراكز، وتقوية الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وتحسين الاستفادة من الأصول الحضرية القائمة، وإعادة تأهيل المواقع المهجورة والمناطق غير المستغلة بالكامل، وإعادة استخدام المباني الشاغرة وغير المستغلة بالكامل، وتثبيط عمليات الهدم غير الضرورية.

بناء المساكن وتجهيزها التحسيني

26- إدراج معايير الاستدامة البيئية والمرونة في جميع مراحل بناء المساكن وتجهيزها التحسيني. وهذا يتطلب تطوير قوانين البناء التي تراعي السياق وتتبنى نهجًا يشمل دورة الحياة بأكملها، بحيث تُدمَج تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ومبادئ البناء الدائري، والبيئات الصحية داخل المباني، إضافةً إلى ربط الأطر التنظيمية بالحوافز المالية، وتنمية القدرات، وأنظمة الإنفاذ، والرصد.

27- وضع أطر عمل بيئية وأطر متعلقة بالمرونة مخصصة للإسكان الميسور التكلفة على جانبي العرض والطلب في السوق. ويشمل ذلك وضع معايير أداء دنيا تتناسب مع السياقات المحلية، وإعطاء الأولوية للأراضي ذات المواقع الجيدة، ودمج معايير دورة الحياة الكاملة في عمليات الشراء والتمويل.

28- تسريع عملية التجهيز التحسيني للمساكن القائمة على نطاق واسع وبشكل منصف وشامل، بما في ذلك المستوطنات العشوائية. وتعزيز سلامة المباني، وكفاءة استخدام الطاقة والمياه، والقدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث، وتوفير بيئات صحية داخل المباني، مع توفير ضمانات تتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف، والإدماج الاجتماعي، وأمن الحيازة.

29- إدراج مبادئ الاقتصاد الدائري في جميع أنظمة الإسكان والبناء. وتشجيع التصميم الذي يراعي الاستدامة والقدرة على التكيف وسهولة التفكيك، وتوسيع نطاق ممارسات إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، وتعزيز نماذج الأعمال التي تقلل إلى أدنى حد ممكن من استخراج الموارد وتوليد النفايات والآثار البيئية الخارجية السلبية طوال دورة حياة المبنى.

التحسين التدريجي للسكن، والمستوطنات العشوائية، والحلول الجماعية

30- دعم بناء المساكن المحسنة تدريجياً والمبنية ذاتيًا التي تتسم بالاستدامة البيئية والمرونة من خلال تعزيز أمن الحيازة وتمكين البناء والتحسين بقيادة مالكي المنازل والمجتمعات المحلية عن طريق اللوائح التنظيمية المرنة والمساعدة التقنية والتمويل.

31- دمج الاستدامة البيئية والمرونة في عمليات تحسين المستوطنات العشوائية. ويشمل ذلك التدخلات التشاركية والمتعددة المستويات والمتعددة القطاعات، والحلول القائمة على الطبيعة، والنهج التي تركز على الرعاية.

32- الاعتراف بحلول الإسكان الجماعي ودعمها، بما في ذلك مشاريع الإسكان التي تقودها المجتمعات المحلية والتعاونيات الإسكانية، باعتبارها مكونات أساسية لنظم المساكن المستدامة. والاعتراف بمساهمتها في الاستدامة البيئية، والمرونة، والتماسك الاجتماعي، والحيوية الثقافية، وإدماجها في أطر السياسات والتمويل والتخطيط الوطنية.

المساكن المقاومة لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث

33- الانتقال من الاستجابة التفاعلية للأزمات إلى الإدارة الاستباقية لمخاطر تغير المناخ. وإضفاء الطابع المؤسسي على الحد من مخاطر الكوارث في جميع أنظمة الإسكان والتخطيط الحضري، ووضع أطر عمل للإنذار المبكر والتأهب، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الأكثر عرضة للخطر والمستوطنات العشوائية.

34- ضمان أن تسهم إعادة إعمار المساكن في أعقاب الكوارث والنزاعات في تعزيز الاستدامة البيئية والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وأمن الحيازة. والتعامل مع كامل نطاق التدخلات المتعلقة بالمأوى والسكن، بدءًا من ملجأ الطوارئ وصولاً إلى الإصلاح وإعادة الإعمار، باعتبارها مكونات مترابطة لعملية تعافٍ شاملة وقائمة على الحقوق.

35- ينبغي اعتبار إعادة التوطين المقررة القائمة على الحقوق تدبيرًا للتكيف مع تغير المناخ يُلجأ إليه كملاذ أخير. وفيما يخص المجتمعات المحلية في المناطق التي يتعذر فيها التخفيف من المخاطر المناخية بشكل كافٍ في الموقع نفسه، يجب ضمان أن تكون عمليات إعادة التوطين طوعية وتشاركية وشاملة، وأن تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان، مع الحفاظ في الوقت نفسه على سبل العيش والروابط الثقافية وأمن الحيازة.

رابعاً- سياسات الإسكان الوطنية المتكاملة

ألف- مقدمة

36- تلخص هذه الوثيقة النتائج والتوصيات الرئيسية التي توصل إليها التحليل المتعلق بسياسات الإسكان الوطنية المتكاملة الذي أُعدّ لصالح فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع. ويُعد مسار العمل هذا بمثابة إطار عام لتوصيات الفريق الأوسع نطاقًا، حيث يساعد في تحديد إطار النتائج الخاصة بهذا القطاع. ولتعزيز الدعوة إلى الإدماج، يجمع مسار العمل هذا بين المواضيع المترابطة والأدوات السياساتية والقطاعات التي تشكل نظام سياسة الإسكان. وترد تحليلات مفصلة وأدلة وأمثلة قطرية ومراجع في الوثيقة HSP/OEWG-H.2026/2/INF/3.

37- ويستند هذا التحليل إلى مشاورات الخبراء والمساهمات التقنية والاجتماعات التي تُعقد بين الدورات، ويستفيد منها، وذلك في إطار العمل الجاري الذي يضطلع به فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالسكن اللائق للجميع.

38- ويُقر التحليل بأن معظم البلدان لديها شكل ما من أشكال سياسة الإسكان، سواء كانت صريحة أو ضمنية. وبالتالي، فإن التوصية الرئيسية التي تبرز من هذه الورقة تقرّ بأن سياسة الإسكان الموحدة، أو حتى السياسات السكنية المتعددة والمجزأة، لا تكفي في حد ذاتها لتوفير نهج متماسك لمعالجة مسألة السكن اللائق على مستوى بلد بأسره. وبدلاً من ذلك، توصي هذه الورقة بالانتقال إلى أطر سياساتية مدروسة تعمل بشكل مقصود وتدريجي على تعزيز التناسق داخل وبين (أ) السياسات الداخلية لقطاع الإسكان، و(ب) السياسات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأوسع نطاقاً، (ج) الحقوق الدولية وأهداف التنمية، وذلك على مستوى البلد بأكمله.

39- وهناك 3,4 مليار شخص يفتقرون إلى السكن اللائق، وقد تضاعف عدد النازحين قسراً خلال العقد الماضي. وهناك الآن إجماع عالمي على حجم أزمة الإسكان العالمية وتعقيدها وطبيعتها الحادة. ونظرًا لأن التقدم المحرز في مجال الإسكان يدعم التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الحد من الفقر، وتوفير الفرص الاقتصادية، والصحة، والعمل المناخي، والتماسك الاجتماعي، فإن هناك حاجة ملحة إلى اتباع نُهج سياساتية متكاملة للحد من الازدواجية، وتعزيز كفاءة الاستثمار، وضمان عدم تهميش أي فئة.

40- وعند الأخذ في الحسبان أن البلدان تواجه تحديات مختلفة على صعيد الإسكان، لا يقترح التحليل نموذجًا واحدًا للإدماج. وبدلاً من ذلك، فإنه يدعم البلدان في تحديد نقاط التدخل والمسارات ذات الصلة بالسياق، سواء من خلال الأولويات المواضيعية، أو اللحظات الزمنية، أو الإرث المؤسسي، أو القيود المتعلقة بالقدرات.

41- ويقترح التحليل إطارًا للإدماج يقوم على أربعة أبعاد مترابطة: الإدماج الرأسي عبر مستويات الحكومة وأصحاب المصلحة؛ والإدماج الأفقي في قطاع الإسكان والقطاعات المرتبطة به؛ والإدماج المكاني الذي يربط الإسكان بالبنية التحتية والخدمات والفرص؛ والإدماج الزمني المترابط عبر الزمن ودورات السياسات.

42- وقد قُسمت التوصيات الواردة أدناه إلى أربعة مجالات تركيز: (1) نحو سياسات إسكان وطنية متكاملة؛ (2) الاعتراف بأن الإسكان يشكل أساسًا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛ (3) مكونات الإدماج: الأفقي، والرأسي، والمكاني، والزماني؛ (4) الإدماج الشامل.

باء- التوصيات المقترحة

نحو سياسات إسكان وطنية متكاملة

43- **اتباع نهج نظامي في مجال الإسكان.** ينبغي للحكومات أن تتجه تدريجيًا نحو تطبيق سياسات إسكان وطنية متكاملة من خلال اعتماد نهج نظامي يعترف بأن الإسكان جزء من نظام بيئي أوسع نطاقاً يشمل جهات فاعلة ومجالات مختلفة، بما في ذلك المؤسسات، والأسواق، والمجتمعات المحلية، ومستويات الحوكمة، وأنظمة الأراضي، والبنية التحتية، والتمويل، ومواد البناء، والتكنولوجيات.

44- **تحديد المسارات ونقاط التدخل المحددة السياق على أساس أولويات السياسات وتشخيص تحديات الإسكان الملحة، والترتيبات والقدرات المؤسسية القائمة.** ينبغي للحكومات أن تدرك أنه لا يوجد مسار واحد لتحقيق الدمج السياساتي، بل هناك عدة نقاط تدخل ملائمة للسياق يمكن أن تساعد في ترسيخ هذه العملية وإطلاقها وتعزيزها. وينبغي أن تستند عملية تحديد نقاط التدخل والمسارات إلى أدلة؛ وأن تكون تشاركية ومتكررة — مع إجراء مشاورات مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة؛ وأن تكون شفافة وتعزيز الثقة، لضمان أن تكون المسارات والنتائج المحددة عادلة ومنصفة.

45- **دمج السياسات بحيث تشمل النطاق الكامل لقطاعات الإسكان ونماذج التنفيذ.** لا يوجد نموذج واحد للإسكان أو للحيازة قادر على تلبية الاحتياجات السكنية المتنوعة الموجودة داخل البلدان وفيما بينها بشكل ملائم. وينبغي أن تشمل سياسات الإسكان الوطنية المتكاملة السلسلة المتصلة والمتكاملة لأنظمة الحيازة ونماذج التنفيذ، بما في ذلك المساكن العامة والخاصة والنظامية والعشوائية، والمساكن المؤجرة والمملوكة والتعاونية والمساكن التي تقودها المجتمعات المحلية.

46- **التفاعل مع القطاع الخاص بشكل استراتيجي. لا يمكن للحكومة ولا القطاع الخاص توفير سكن لائق بمفردهما.** لذلك ينبغي أن تقر سياسات الإسكان الوطنية المتكاملة بدور الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في توفير المساكن وصيانتها، مع إعادة التوازن بين أدوار القطاع العام والخاص وقطاع المجتمع. وينبغي للحكومات أن تضع حوافز مناسبة ولوائح تنظيمية صارمة للحد من المضاربة ومواءمة أنشطة القطاع الخاص مع أهداف سياسة الإسكان.

الاعتراف بأن الإسكان يشكل أساسًا للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي

47- مقدمة: ينبغي للحكومات أن تقر بأهمية سياسات الإسكان المتكاملة وتستخدمها كأداة لتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة في الوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالحق في السكن، وأهداف التنمية المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة. وينبغي للحكومات أن تسعى إلى تحقيق توازن مناسب بين السياسات التي توفر المساكن والاستثمارات التمكينية في قطاع الإسكان والسياسات التي تهدف إلى تعزيز الفرص الاجتماعية والاقتصادية التي تتيح للناس الحصول على السكن مع الحفاظ على البيئة، وتعزيز الأدوار الاجتماعية والاقتصادية للإسكان.

48- **اعتبار سياسة الإسكان مكونًا أساسيًا في السياسة الاجتماعية.** يُعد السكن نتيجة اجتماعية وعاملًا محدِّداً أساسيًّا للصحة والرفاهية والاندماج والتنمية البشرية. ونظرًا لأن التقدم الاجتماعي يتشكل من خلال التفاعل

بين أنظمة الإسكان وأنظمة الحماية الاجتماعية، والوصول إلى الخدمات العامة، والمشاركة في سوق العمل، والسياسات الاجتماعية الأوسع نطاقًا، فإن سياسات الإسكان الوطنية المتكاملة ينبغي أن تعمل على مواءمة هذه العناصر. وينبغي التركيز على ثلاثة أبعاد: '1' دعم البيئة السكنية، بما في ذلك الوصول إلى الخدمات الحضرية، والتعايش في المجمعات السكنية الجديدة، والإدارة المشتركة؛ '2' التكامل بين القطاعات من أجل التنمية والإدماج الاجتماعي، من خلال التنسيق مع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في الميدان؛ '3' تعزيز رأس المال الاجتماعي من خلال تشجيع المشاركة الفعالة وتعبئة السكان.

49- **الاستفادة من قيمة المساكن باعتبارها أصلًا اقتصاديًّا منتجًا.** تُعد أنظمة الإسكان سلعة اجتماعية وأصلًا منتجاً في آن واحد في الاقتصادات القومية. وينبغي للحكومات أن تعترف بأن الإسكان يمثل بنية تحتية اقتصادية ضمن نظامها المالي تدعم الحد من الفقر، والنمو، وتوفير فرص العمل، وريادة الأعمال، والإنتاجية، وتنقل اليد العاملة، والازدهار. وينبغي أن تعمل سياسات الإسكان الوطنية المتكاملة على مواءمة الاستثمارات في قطاع الإسكان مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقاً، والاستفادة من أدوات تمويل الإسكان والأراضي والأدوات المالية لتوسيع نطاق الوصول عبر مختلف أنواع الحيازات والفئات الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أيضاً للحكومات أن تحافظ على الوظيفة الاجتماعية للإسكان من خلال الحد من الممارسات التي تقوض القدرة على تحمل تكاليف السكن، وإمكانية الوصول، والنتائج السكنية على المدى الطويل.

50- **تعزيز قدرة المساكن على الصمود في مواجهة تغير المناخ.** تُعد أنظمة الإسكان من أكبر العوامل المستهلكة للأراضي والمواد والطاقة والبنية التحتية، وهي في الوقت نفسه معرضة بشدة لتأثيرات تغير المناخ والتدهور البيئي ومخاطر الكوارث. وينبغي تضمين معايير الاستدامة البيئية والمرونة منذ بداية عمليات التخطيط والبناء، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتمويل وتمكين عمليات التجديد والتجهيز التحسيني والتحسين في الموقع، بهدف جعل المساكن أكثر استدامة، والحد من التلوث والانبعاثات، وتعزيز المرونة في مواجهة الفيضانات والحرارة والانهيارات الأرضية وغيرها من الكوارث الناجمة عن المناخ.

مكونات الإدماج: الأفقي، والرأسي، والمكاني، والزماني

51- **دمج الإسكان بشكل أفقي عبر مختلف مجالات السياسات وأطرها.** ينبغي تصميم سياسات الإسكان وتقييمها في ضوء جميع الأبعاد التي تشكل السكن اللائق، مع الاعتراف بأن التقدم المحرز في أحد هذه الأبعاد لا ينبغي أن يكون على حساب بُعد آخر. وينبغي أن تتوافق سياسات الإسكان الوطنية المتكاملة مع استراتيجيات التنمية الوطنية، والسياسات الحضرية الوطنية، وأطر التنمية الاقتصادية، والاستراتيجيات المتعلقة بالمناخ والبيئة، وأنظمة الحماية الاجتماعية، وخطط البنية التحتية، وأدوات التخطيط المكاني. ومن المهم ضمان التناسق بين جميع أدوات سياسة الإسكان، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمؤسسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج وآليات التمويل.

52- **دمج الإسكان بشكل عمودي، من خلال ربط إدارة الإسكان وتنفيذه عبر مختلف مستويات الحكومات ومع الجهات صاحبة المصلحة غير الحكومية.** ينبغي للحكومات أن تدمج الإسكان بشكل عمودي من خلال تعزيز التنسيق والتعاون والمساءلة على جميع مستويات الحكومة ومع الجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة. ويجب إشراك الحكومات المحلية والإقليمية بشكل كامل في صياغة سياسات الإسكان الوطنية المتكاملة وتنفيذها ورصدها، مع ضمان توفير القدرات والتمويل الكافيين للوفاء بمسؤولياتها. وتعد المشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع المدني، والتعاونيات الإسكانية، والفئات المجتمعية، وجمعيات السكان، وغيرها من الجهات المعنية بالإسكان، طوال دورة سياسة الإسكان، أمراً بالغ الأهمية لسياسة الإسكان المتكاملة. ومن المهم الاستثمار في القدرات المؤسسية والتقنية والوظيفية اللازمة لتنفيذ سياسات الإسكان المتكاملة بفعالية.

53- **دمج الإسكان مكانياً، من خلال ربطه بالخدمات والبنية التحتية والمرافق والفرص.** ينبغي للحكومات أن تدمج سياسة الإسكان مع التخطيط الحضري واستراتيجيات تنمية المدن من أجل الحد من التفرقة وتعزيز التخطيط

القائم على القرب الذي يزيد من فرص الوصول إلى الخدمات. وغالبًا ما تتباين التحديات السكنية تباينًا كبيرًا داخل البلدان نفسها، لا سيما بين المناطق الحضرية الكبرى والمناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية؛ ومن ثم، فإن سياسة الإسكان تستلزم دمج هذه التحديات والفرص المتنوعة في أطر عمل متسقة.

54- **دمج الإسكان زمنياً، من خلال ربطه عبر فترات زمنية ودورات سياساتية مع مراعاة الاحتياجات المستقبلية.** ينبغي للحكومات أن تدمج الإسكان زمنياً من خلال ربط الاحتياجات السكنية الفورية بالتخطيط الطويل الأجل وعمليات الصيانة والتنفيذ والتكيف. ومن المهم إنشاء أنظمة قوية لجمع البيانات وإدارتها وتحليلها، وذلك من أجل توجيه تشخيصات موثوقة للأوضاع السكنية، وتقدير الاحتياجات السكنية، ورصد التقدم المحرز، وتحديد الثغرات، وتوجيه القرارات السياساتية. ويجب أن تراعي سياسات الإسكان الوطنية المتكاملة التوقعات الطويلة الأجل المتعلقة بالتوسع الحضري، وشيخوخة السكان، وتغير المناخ، والهجرة، والتغيرات في هياكل الأسر المعيشية، واحتياجات الإسكان المتغيرة. ومن المهم إدراك أن سياسة الإسكان الناجحة تتطلب التزامًا طويل الأمد واستثمارًا مستداماً.

الإدماج الشامل

55- مقدمة: ينبغي للحكومات أن تضمن أن تستجيب سياسات الإسكان الوطنية المتكاملة لاحتياجات وحقوق وتطلعات جميع الأفراد والفئات في المجتمع، مع الاعتراف بتنوع احتياجات الإسكان لدى جميع شرائح السكان. ويشمل ذلك الاهتمام بشكل خاص بدعم جهود التعافي وإعادة الإعمار في سياق النزوح والصراعات والكوارث.

56- **تجسيد واقع العشوائية.** يشكل توفير المساكن العشوائية وسبل العيش غير الرسمية عنصراً هاماً في البلدان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية. وينبغي أن تدعم سياسات الإسكان الوطنية المتكاملة النهج التي تعكس واقع العشوائية، وأن تعطي الأولوية للنهج التي تعمل تدريجيًا على تحسين ملاءمة المساكن وأمنها وظروف المعيشة، مع الحد من حالات النزوح إلى أدنى حد ممكن. وينبغي للحكومات أن تدعم تحسين المستوطنات في مواقعها الأصلية وتدابير تشمل تحسين البناء تدريجياً، والتمويل التدريجي والمبتكر، وتسوية أوضاع الحيازة، وتبسيط قوانين البناء، وذلك لتمكين الجهات الفاعلة غير الرسمية وتقليل حالات إعادة التوطين إلى أدنى حد ممكن.

57- **دعم إعادة إصلاح المساكن وإعادة البناء في المناطق المتضررة من النزاعات والكوارث.** غالبًا ما تتعرض أنظمة الإسكان والإمدادات لاضطرابات شديدة جراء النزاعات والكوارث. وينبغي للحكومات أن تدمج جهود إصلاح المساكن وإعادة بنائها في أنظمة الإسكان الوطنية الأوسع نطاقاً، مع الاعتراف بأن إعادة البناء بعد النزاعات و/أو الكوارث هي عملية طويلة الأمد، وضرورية لإعادة بناء المجتمعات المحلية والمجتمعات ككل. ويجب أن تتماشى الجهود المبذولة مع الأولويات الأوسع نطاقاً في مجال الإسكان، وأن تُطوَّر من خلال العمل مع المجتمعات المتضررة، وأن تُنسق مع توفير الوصول إلى البنية التحتية والخدمات وسبل العيش، وذلك لدعم التعافي المرن والشامل.

58- **حماية المجتمعات الضعيفة من التمييز والنزوح.** ينبغي أن توفر سياسات الإسكان الوطنية المتكاملة حماية محددة للفئات السكانية التي تعيش في أوضاع هشة، بما في ذلك الحماية من الإخلاء القسري والتمييز وانعدام الأمن السكني. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للتصدي لأشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة التي تواجهها النساء والفتيات، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوو الإعاقة، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسنون، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، وسكان الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، والأشخاص الذين يعانون من التشرد، والعمال، والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وصيادو الأسماك، واللاجئون والعائدون والمشردون داخلياً والمهاجرون، بصرف النظر عن وضعهم فيما يتعلق بالهجرة.